المبحث الثاني

تقسيم وحدات الاقتصاد القومي

تمهيد :

يوجد داخل الاقتصاد القومي لأي دولة أعدادا لا حصر لها من الوحدات التنظيمية، والتي تقوم بمختلف أنواع الصفقات (أو المعاملات) الاقتصادية التي سبق تبويبها في شكل مجموعات متجانسة ٠

وحتى يمكن تصوير النشاط الاقتصادي القومي في صورة محاسبية رقمية، فإنه يجب ربط هذه الصفقات بوحدات الاقتصاد القومي ٠

ويتم هذا الربط وفقا لأسس معينة تستخدم في تقسيم وحدات الاقتصاد القومي ٠ وهذه الأسس ليست واحدة في كافة مخرجات نظام المحاسبة القومية (حسابات الدخل والناتج القومي ، جداول المدخلات والمخرجات ، جداول التدفقات المالية ، الميزانية القومية) ٠

وسنكتفي في هذا المبحث علي شرح أسس تقسيم وحدات الاقتصاد القومي في حسابات الدخل والناتج القومي ، والتي تتمثل في أحد الأسس التالية :

- الأساس الوظيفي ٠
- الأساس التنظيمي ٠
- الأساس التنظيمي والوظيفي معا ٠

وفيما يلي نتناول شرح كيفية تقسيم وحدات الاقتصاد القومي طبقا لهذه الأسس :

(١) الأساس الوظيفي :

طبقا لهذا الأساس ، يتم تقسيم وحدات الاقتصاد القومي بحسب الأنشطة الوظيفية للعمليات الاقتصادية التي تقوم بها ٠ وتتمثل هذه الأنشطة الوظيفية في : الإنتاج ، الاستهلاك ، الاستثمار ٠

(أ) الإنتاج :

يقصد بالإنتاج أي عملية يقوم بها النشاط الاقتصادي ويترتب عليها خلق قيمة أو منفعة جديدة أو زيادة قيمة أو منفعة قائمة ٠ ووفقا لهذا المفهوم يعتبر إنتاجا أي تحويل أو تعديل يتم إجراؤه علي سلعة موجودة ، نقل السلع من مكان إنتاجها إلي مكان استخدامها ، تخزين السلع لحين حلول وقت استخدامها ٠٠٠ الخ ٠

(ب) الاستهلاك :

يقصد بالاستهلاك كل عملية يترتب عليها استخدام ثمار الإنتاج في إشباع رغبات الاستهلاك النهائي لأفراد المجتمع ٠ ولا يدخل ضمن الاستهلاك ذلك الجزء من الإنتاج الذي يستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهو ما يعرف " بالاستهلاك الوسيط " ٠ أي أن مفهوم الاستهلاك هنا ينصب علي الاستخدام النهائي للسلع والخدمات في أغراض الاستهلاك العائلي (الخاص) أو الاستهلاك الحكومي (العام) ٠

(ج) الاستثمار :

يقصد بالاستثمار كل عملية يترتب عليها إضافات إلي الأصول الثابتة (رأس المال الثابت) أو إضافات إلي المخزون السلعي بكافة أنواعه ٠

(٢) الأساس التنظيمي :

طبقا لهذا الأساس ، يتم تقسيم وحدات الاقتصاد القومي إلي عدد من القطاعات بحيث يشمل كل قطاع كافة الوحدات التنظيمية ذات الطبيعة المتجانسة ، وتتمثل هذه القطاعات فيما يلي :

- **قطاع الأعمال ٠**
- **القطاع العائلي ٠**
- **قطاع الإدارة الحكومية (الحكومة) ٠**
- **قطاع العالم الخارجي ٠**

وفيما يلي نتناول المقصود بكل قطاع من القطاعات السابقة :

(أ) قطاع الأعمال :

يضم هذا القطاع كافة الوحدات الاقتصادية التي تقوم بنشاط اقتصادي بهدف تحقيق الربح ، أيا كان طبيعة النشاط الذي تزاوله وأيا كان الشكل القانوني الذي تتخذه ملكيتها ٠

(ب) **القطاع العائلي** :

ويشمل هذا القطاع ما يلي :

- الأفراد بصفتهم مستهلكين للسلع والخدمات بقصد إشباع احتياجاتهم٠
- الهيئات والمنظمات التي تؤدى خدمات مجانية أو بمقابل رمزي إلا أنها لا تهدف إلي تحقيق الربح ومن أمثلتها : الجمعيات الخيرية ، والنوادي ، والملاجئ ، والنقابات ، والغرف التجارية٠

(ج) **قطاع الإدارة الحكومية** :

ويتكون هذا القطاع من كافة الوحدات التي تقوم بتأدية خدمات للأفراد بدون مقابل أو بمقابل رمزي إلا أنها لا تهدف إلي تحقيق الربح ٠ وهذه الخدمات قد لا يوجد لا نظير في السوق أي أنها لا تدخل في نطاق التداول السوقي مثل : خدمات الدفاع والأمن والقضاء ٠ أو أنه يوجد لها نظير في السوق لكن بثمن لا يتمكن جميع أفراد المجتمع من دفعة مثل : خدمات الصحة والتعليم ٠

ويطلق علي الوحدات التي يضمها هذا القطاع اسم " الوحدات الإدارية " ومن أمثلة هذه الوحدات : الوزارات وما يتبعها من مصالح حكومية ووحدات الإدارة المحلية ٠ وذلك تمييزا لها عن الوحدات الاقتصادية التي تملكها الحكومة وتمارس نشاطا اقتصاديا بهدف تحقيق الربح حيث تدخل هذه الوحدات ضمن وحدات قطاع الأعمال ٠

(د) **قطاع العالم الخارجي** :

ويضم هذا القطاع كافة الأفراد والهيئات والمؤسسات التي تقع خارج الحدود الجغرافية أو السياسية للدولة، وتمارس النشاط الاقتصادي مع القطاعات السابقة ٠ وعلي ذلك يشمل هذا القطاع النشاط القائم بين كل قطاع من القطاعات المحلية والعالم الخارجي ، ويتمثل هذا النشاط في كافة الصفقات والمعاملات المتعلقة بالصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة وكذلك انتقال رؤوس الأموال وغيرها ٠

الباب الثالث

مخرجات نظام المحاسبة القومية

مقدمة :

تتمثل مخرجات نظام المحاسبة القومية في مجموعة من الحسابات والميزانيات التي تعرض نتائج النشاط الاقتصادي للدولة عن فترة زمنية معينة ٠

وتنقسم هذه إلي مجموعتين :

الأولي : **مخرجات تهدف إلي توفير بيانات إجمالية** ، وتتمثل في :

(١) حسابات الدخل والناتج القومي ٠
(٢) الميزانية القومية ٠

الثانية : **مخرجات تهدف إلي توفير بيانات تحليلية** ، وتتمثل في :

(١) جداول المدخلات والمخرجات ٠
(٢) جداول التدفقات المالية ٠

وسوف نكتفي بشرح كل من :

(١) حسابات الدخل والناتج القومي : كأحد المخرجات الإجمالية ٠
(٢) جداول المدخلات والمخرجات : كأحد المخرجات التحليلية ٠

وفيما يلي نتناول هذه المخرجات من خلال تخصيص فصل مستقل لكل منها :

الفصل الأول

حسابات الدخل والناتج القومي

تمهيد :

تصور هذه الحسابات الدخل القومي من حيث مصدره وكيفية توزيعه علي أصحاب عوامل (عناصر) التي ساهمت في تحقيق الناتج القومي ، ثم كيفية استخدام هذا الدخل في أوجه (نواحي) الإنفاق المختلفة ٠ وبناء علي ذلك يمكن من واقع هذه الحسابات ، التعرف علي : الدخل القومي ، والناتج القومي ، والإنفاق القومي ٠

وهناك ثلاثة أسس يمكن إتباع أي أساس منها عند إعداد حسابات الدخل والناتج القومي ، وهذه الأسس هي:

- **الأساس الوظيفي** : وطبقا لهذا الأساس ، يتم تقسيم العمليات (الأنشطة) الاقتصادية للدولة بحسب الوظائف التي تؤديها هذه العمليات (الأنشطة) إلي ثلاثة وظيفية أساسية هي : الإنتاج، والاستهلاك ، والاستثمار ٠ مع تخصيص حساب مستقل لكل وظيفة يدرج به العمليات (الأنشطة) الاقتصادية الخاصة بها ٠

- **أو الأساس التنظيمي** : طبقا لهذا الأساس ، يتم تقسيم العمليات (الأنشطة) الاقتصادية للدولة بحسب الوحدات التنظيمية التي قامت بهذه العمليات (الأنشطة) إلي أربعة قطاعات متجانسة هي :
  (١) ق ٠ الأعمال ٠
  (٢) ق ٠ الحكومي ٠
  (٣) ق ٠ العائلي ٠
  (٤) ق ٠ العالم الخارجي ٠

مع تخصيص حساب مستقل لكل قطاع يدرج به العمليات (الأنشطة) الاقتصادية التي يقوم بها ٠

- **أو وقد يتم الجمع بين الأساسين السابقين في وقت واحد (أي الأساس التنظيمي والوظيفي معا) ، وطبقا لهذا الأساس ، يتم أولا تقسيم الوحدات التنظيمية في الدولة الي أربعة قطاعات متجانسة هي :**

(١) ق ٠ الأعمال ٠
(٢) ق ٠ الحكومي ٠
(٣) ق ٠ العائلي ٠
(٤) ق ٠ العالم الخارجي ٠

ثم يلي ذلك تخصيص حسابات وظيفية لكل قطاع تعكس وظائف العمليات (الأنشطة) الاقتصادية التي يقوم بها كل قطاع ٠

وسوف نقتصر علي شرح كيفية إعداد حسابات الدخل والناتج القومي طبقا لكل من :

- **الأساس الوظيفي ٠**
- **الأساس التنظيمي والوظيفي معا ٠**

وذلك من خلال تخصيص مبحث مستقل لكل منها :

المبحث الأول

حسابات الدخل والناتج القومي طبقا للأساس الوظيفي

تتمثل حسابات الدخل والناتج القومي التي يتم إعدادها علي أساس وظيفي في ثلاث حسابات رئيسية هي :

(١) حـ/ الإنتاج ٠
(٢) حـ/ التخصيص (الاستهلاك) ٠
(٣) حـ/ رأس المال (الادخار والاستثمار)٠

وكل حساب من هذه الحسابات يصور (يعكس) وظيفة معينة من الوظائف التي تؤديها العمليات (الأنشطة) الاقتصادية في الدولة ، وذلك دون الأخذ في الاعتبار ما يلي :

- الوحدات التنظيمية التي تقوم بهذه الوظيفة داخل القطاعات التنظيمية التي تضمها٠
- العمليات الوسيطة أو الداخلية التي تتم داخل كل وظيفة لأنها هذه العمليات لا تؤثر علي الإجماليات المتعلقة بالناتج والدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار ٠

هذا ويطلق علي حسابات الدخل والناتج القومي التي يتم إعدادها طبقا لهذا الأساس أسم " الحسابات القومية الوظيفية " ٠

وفيما يلي نتناول العناصر التي يتضمنها كل حساب من الحسابات الثلاثة السابقة :

(١) **حـ/ الإنتاج** :
يصور هذا الحساب " العمليات الخاصة بالنشاط الإنتاجي " وما يتولد عنها من قيمة مضافة٠ ويتضمن هذا الحساب العناصر التالية :

منه (الاستخدامات)		له (الموارد)	
تكاليف عوامل الإنتاج) :			**قيمة الإنتاج :**
أجور	××		مبيعات سلع وخدمات استهلاكية نهائية
إيجارات	××		إضافات إلي الأصول الثابتة
فوائد	××		(رأس المال الثابت)
إهلاك أصول ثابتة	××		إضافات إلي المخزون السلعي
(رأس المال الثابت)			(التغير في المخزون السلعي بالزيادة)
الأرباح :			
(الموزعة + المحتجزة أي غير الموزعة)			
×××		×××	

(٢) حـ/ التخصيص (الاستهلاك) :

ويصور هذا الحساب " العمليات الخاصة بالنشاط الاستهلاكي " ، حيث يوضح الكيفية التي يتم بها توزيع أو تخصيص الدخل الناتج عن النشاط الإنتاجي بين الاستهلاك من ناحية والادخار (الاستثمار) من ناحية أخرى ٠ ويتضمن هذا الحساب العناصر التالية :

منه (الاستخدامات)		له (الموارد)	
كيفية التصرف في عوائد (دخول) عوامل الإنتاج :			**عوائد (دخول) عوامل الإنتاج :**
مشتريات سلع وخدمات استهلاكية نهائية	××		أجور
		××	إيجارات
		××	فوائد
الادخار (صيد)	××	××	الأرباح (الموزعة فقط)
×××		×××	

(٣) حـ/ رأس المال (الادخار والاستثمار) :

ويصور هذا الحساب " العمليات الخاصة بالنشاط الاستثماري " ، حيث يوضح الكيفية التي يتم بها استخدام المدخرات في مختلف أوجه الاستثمار أو في تكوين رأس المال ٠ ويتضمن هذا الحساب العناصر التالية :

منه (الاستخدامات)		له (الموارد)	
الاستثمارات :			**المدخرات :**
إضافات إلي الأصول الثابتة	××		مقابل إهلاك الأصول الثابتة (من حـ/ الإنتاج)
إضافات إلي المخزون السلعي		××	الأرباح المحتجزة (غير الموزعة) (من حـ/ الإنتاج)
		××	الادخار (رصيد حـ/ التخصيص)
×××		×××	

ملحوظة : حـ/ رأس المال يجب أن يتوازن بدون ترصيد بمعني أن مجموع الجانب المدين يساوى مجموع الجانب الدائن ، أي أن :

الاستثمارات = المدخرات

مثال :

فيما يلي العمليات التي تمت في اقتصاد إحدى الدول خلال فترة معينة (الأرقام بملايين الجنيهات) :

(١) بلغت جملة العوائد (الدخول) المستحقة لأصحاب عوامل الإنتاج مقابل مشاركتهم في النشاط الإنتاجي مبلغ ٢٧٠ ج بيانها كما يلي :
١٥٠ أجور ، ٤٠ إيجارات ، ٣٠ فوائد ، ٥٠ أرباح (منها ٣٠ موزعة) .
(٢) بلغت جملة إهلاك الأصول الثابتة (رأس المال الثابت) المستخدمة في النشاط الإنتاجي مبلغ ٤٠ ج .
(٣) بلغت جملة المبيعات من منتجات السلع والخدمات التي تم استهلاكها بشكل مباشر ونهائي مبلغ ٢٠٠ ج ، بينما بلغت قيمة الإضافة إلي الأصول الثابتة (رأس المال الثابت) ٨٠ ج وقيمة الإضافة إلي المخزون السلعي ٣٠ ج .

والمطلوب : تصوير الحسابات القومية الوظيفية.

(الحـل)

(١) حـ/ الإنتاج

منه (الاستخدامات) — له (الموارد)

	تكاليف عوامل الإنتاج) :		قيمة الإنتاج :
١٥٠	أجور	٢٠٠	مبيعات سلع وخدمات استهلاكية نهائية
٤٠	إيجارات	٨٠	إضافات إلي الأصول الثابتة
٣٠	فوائد	٣٠	إضافات إلي المخزون السلعي
٤٠	إهلاك أصول ثابتة		

٥٠	الأرباح : ٣٠ الموزعة ٢٠ المحتجزة (غير الموزعة)		
٣١٠		٣١٠	

(٢) حـ/ التخصيص (الاستهلاك)

منه (الاستخدامات) له (الموارد)

	كيفية التصرف في عوائد (دخول)		عوائد (دخول) عوامل الإنتاج :
	عوامل الإنتاج :	١٥٠	أجور
٢٠٠	مشتريات سلع وخدمات استهلاكية نهائية	٤٠	إيجارات
		٣٠	فوائد
٥٠	الادخار (صيد)	٣٠	الأرباح (الموزعة فقط)
٢٥٠		٢٥٠	

(٣) حـ/ رأس المال (الادخار والاستثمار)

منه (الاستخدامات) له (الموارد)

	الاستثمارات :		المدخرات :
٨٠	إضافات إلي الأصول الثابتة	٤٠	مقابل إهلاك الأصول الثابتة
٣٠	إضافات إلي المخزون السلعي	٢٠	الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)
		٥٠	الادخار (رصيد حـ/ التخصيص)
١١٠		١١٠	

وباستقراء الحسابات الوظيفية السابقة ، يمكن استخلاص النتائج التالية :

(١) وجود علاقة ارتباط وتكامل فيما بينها :

فهذه الحسابات تنتمي إلي التصنيف الوظيفي للنشاط الاقتصادي المتمثل في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ٠ وهي تمثل المراحل المتتابعة لدورة الإنتاج والدخل والتي تبدأ بالإنتاج ثم الاستهلاك (أو التخصيص) وأخيرا الاستثمار (أو التكوين الرأسمالي ٠ وعلي ذلك ، فإن كل تدفق يمثل قيمة مدينة لنشاط معين ، يمثل في نفس الوقت قيمة دائنة لنشاط آخر ٠ فعلي سبيل المثال ، يمثل إجمالي العوائد (الدخول) المستحقة لأصحاب عوامل الإنتاج استخداما للنشاط الإنتاجي وفي نفس الوقت تمثل موردا للنشاط الاستهلاكي٠

(٢) أنها تساعد في قياس (تقدير) الدخل القومي :

حيث يمكن استخدام البيانات الواردة في هذه الحسابات في قياس (تقدير) قيمة الدخل القومي باستخدام إحدى الطرق التالية :

(أ) طريقة الإنتاج :

وطبقا لهذه الطريقة ، يمكن قياس قيمة الدخل القومي باستخدام المعادلة التالية :
الدخل القومي = مبيعات سلع وخدمات استهلاكية نهائية + الإضافات إلي الأصول الثابتة + الإضافات إلي المخزون السلعي ــ إهلاك الأصول الثابتة
= ٢٠٠ + ٨٠ + ٣٠ ــ ٤٠ = ٢٧٠ ج ٠

(ب) **طريقة الدخل** :
وطبقا لهذه الطريقة ، يمكن قياس قيمة الدخل القومي الدخل القومي باستخدام المعادلة التالية:

الدخل القومي = الأجور + الإيجارات + الفوائد + الأرباح (الموزعة + المحتجزة)
= ١٥٠ + ٤٠ + ٣٠ + ٥٠ = ٢٧٠ ج ٠

(ج) **طريقة الإنفاق** :
وطبقا لهذه الطريقة ، يمكن قياس قيمة الدخل القومي الدخل القومي باستخدام إحدى المعادلات التالية :

- الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي (مشتريات سلع وخدمات استهلاكية نهائية) + الادخار (رصيد حـ/ التخصيص + الأرباح المحتجزة إن وجدت) ٠(من وجهة نظر الأفراد)٠
= ٢٠٠ + ٥٠ + ٢٠ = ٢٧٠ ج ٠

- **أو** الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري ــ إهلاك الأصول الثابتة ٠ (من وجهة نظر الوحدات الإنتاجية) ٠

حيث أن :
- الإنفاق الاستهلاكي = مبيعات سلع وخدمات استهلاكية نهائية٠
- الإنفاق الاستثماري = الإضافات إلي الأصول الثابتة + الإضافات إلي المخزون السلعي ٠
= ٢٠٠ + ٨٠ + ٣٠ ــ ٤٠ = ٢٧٠ ج ٠

ويلاحظ مما سبق ، أن جميع هذه الطرق تعطينا نفس النتائج لقيمة الدخل القومي (٢٧٠ ج)٠

(٣) **أنها تتجاهل العمليات الوسيطة أو التحويلية** :
فهذه الحسابات لا تأخذ في الاعتبار ما قد يتم داخل كل نشاط من عمليات وسيطة أو تحويلية فلا يظهر في تلك الحسابات :

- العمليات الخاصة بالاستخدام الوسيط للمنتجات داخل النشاط الانتاجي٠
- التحويلات الجارية مثل المنح والهدايا التي تتم داخل النشاط الاستهلاكي٠
- التحويلات الرأسمالية التي تتم داخل النشاط الاستثماري ٠

(٤) **أنها تتجاهل علاقات الترابط والتشابك بين القطاعات** :

فهذه الحسابات لا تعطي صورة تفصيلية واضحة عن النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فهي لا تساعد علي إجراء الدراسات التحليلية للاقتصاد القومي وما يحويه من علاقات متبادلة فيما بين قطاعاته المختلفة ،